المؤتمر السنوي السابع لشراكة المتوسط وشمال إفريقيا - غيفت-مينا
والجمعية العامة لمعاهد ومراكز التدريب الحكومية
في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

الحوكمة في ضوء تحديات بناء الدولة والتنمية المستدامة

10 Years
GIFT-MENA
Governance Institutes Forum for Training

جدول الأعمال

باريس، فرنسا، ١٢ - ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

لمناسبة الذكرى العاشرة لتأسيس الشراكة للمتوسط وشمال إفريقيا – غيفت–مينا[1]، تستضيف العاصمة الفرنسيّة باريس، خلال الفترة ما بين ١٢ و١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦، المؤتمر السابع لهذه الشراكة تحت عنوان "**الحوكمة في ضوء تحديات بناء الدولة والتنمية والمستدامة**".

ينعقد المؤتمر تعبيراً للأهميّة التي توليها الدولة الفرنسيّة لهذا الموضوع الذي يتصدّر الأجندة الدوليّة للتنمية ٢٠٣٠، ورغبة من الشركاء الفرنسيين بتغذية الحوار وتبادل الخبرات بين ضفّتي المتوسط حول مواضيع الحوكمة وبناء قدرات الدول في سعيها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. يسبق المؤتمر الجمعية العامة لمدراء المعاهد الأعضاء وشركائهم، وذلك بغرض استعراض ما أنجزته هذه الشراكة، كما ونقاش خطتها المستقبلية.

يتميّز مؤتمر هذا العام بمشاركة وزراء التنمية الإدارية والخدمة العامة في عدد من البلدان كما ونخبة من صانعي القرار والصناديق الإنمائية ووكالات التعاون الدولية، والخبراء والاختصاصيين في مواضيع الحكم والتنمية. يتطرّق إلى متطلبات تحقيق أهداف التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠، لاسيّما في ظلّ النزاعات والأزمات المتكرّرة، ويركّز على بناء مؤسسات قادرة على التكيّف والمحافظة على قيم الخدمة العامة وشفافية الأداء مع إلقاء الضوء على دور شبكات المعرفة في تطوير الحوكمة في البلدان العربية. كما يتطرّق إلى أهمية بناء الشراكات والتعاون بين بلدان الجنوب، ودور المعاهد والمراكز التدريبية في تعزيز النقاش حول توجهات الأجندة الدوليّة للتنمية للعام ٢٠٣٠، والأهداف الجديدة للتنمية المستدامة.

على ضوء خلاصات النقاش حول تحديات المرحلة المقبلة والأولويات ذات الصلة، سوف يشكّل المؤتمر فرصةً لأعضاء شبكة غيفت–مينا وشركائها لتحديد مسارات جديدة للعمل المشترك.

رُزنامة الاجتماعات

- **١٢ تشرين الأول/أكتوبر: الجمعية العامة للشبكة**، بمشاركة رؤساء ومدراء المراكز الأعضاء إضافة إلى الشركاء الإقليميين والدوليين.
- **١٣ تشرين الأول/أكتوبر:** افتتاح **أعمال المؤتمر السنوي** بحضور معالي السيد أندريه فاليني، وزير الدولة لشؤون التنمية والفرنكفونية في فرنسا، في مركز بيار ماندیس فرانس للمؤتمرات في باريس، تليه جلسة حوارية تجمع وزراء الخدمة العامة والإصلاح والتنمية الإداريّة، كما وجلسات المؤتمر.
- **١٤ تشرين الأول/أكتوبر:** اختتام أعمال المؤتمر.

يشارك في المؤتمر وزراء، وكبار القياديين والمسؤولين في الإدارة العامة، ورؤساء ومدراء المعاهد التدريبية، ومدراء الموارد البشرية، وممثلي صناديق التنمية ووكالات التعاون المتعدد الأطراف، بالإضافة إلى خبراء واختصاصيين إقليميين ودوليين في مجال الحوكمة وتحديث الدولة. يندرج المؤتمر ضمن سلسلة من الفعاليّات الدوليّة التي تستضيفها العاصمة الفرنسية باريس من أجل الترويج لأجندة التنمية المستدامة للعام ٢٠٣٠، وتحديداً مؤتمر الأطراف الحادي والعشرين والقمة المقبلة للشراكة من أجل حوكمة مفتوحة.

[1] شبكة معاهد ومراكز التدريب الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – غيفت–مينا

السياق العام

١ تحتفل شبكة معاهد ومراكز التدريب الحكومية – غيفت–مينا بعيدها العاشر في سياق جيو–استراتيجي غير مستقرّ ومثير للقلق. فالمنطقة العربيّة تعيش على وقع اضطرابات سياسيّة وأمنيّة غير مسبوقة تهدّد وحدة بعض البلدان وسلامة أراضيها، وتشهد تفكّكاً خطيراً في بُنية دولها، وضعفاً للسلطات المركزية، وتعاظماً لأشكال التضامن العابر للحدود الوطنيّة بين القبائل والإثنيّات والطوائف. وقد اتسعت رقعة الحروب والعنف والنزوح القسري للسكان داخل المنطقة وباتت خطراً حقيقيّاً يتأثر به العالم وخصوصاً الدول الأوروبية المجاورة. لم ينجُ أي بلد عربي من تبعات النزاعات. وقد شهدت مؤشّرات الاقتصاد الكلّي تدهوراً خطيراً برغم القدرة التي أظهرتها البلدان المتوسّطة الدخل على استيعاب الصدمات. وتثير قراءة مؤشّرات التنمية القلق الشديد: فالنمو تباطأ حتى وصل إلى ٢،٨٪ بين ٢٠١٢ و٢٠١٤[٢] (مقابل ٥،٦٪ خلال العقد الماضي)، وبقيت فرص العمل غير كافية حيث تركّزت معظمها في قطاعات ذات قيمة مضافة متدنّية في ظلّ ندرة الرساميل الأجنبية والاستثمارات المنتجة. وتعاظمت الهشاشة الاقتصادية بسبب مستويات قياسيّة من المديونيّة فيما بات عجز الموازنات والميزان التجاري خارج السيطرة. دلّت المؤشرات أيضاً على سيطرة قسم من السكّان على الموارد العامة، وعدم مساواة فاضح في الحصول على الخدمات العامة. كما أشارت إلى ضيق الحيّز الضريبي وغياب العدالة الاجتماعية بحيث بات يُنظر إلى الحكومات على أنّها فاسدة بدرجة كبيرة[٣]. أكثر ما يلفت هو انخفاض مؤشّر الرفاهيّة خلال الفترة الممتدّة بين ٢٠١٠ و٢٠١٢، إلى الحدّ الأدنى في العالم (قُدّر بـ ٤،٨[٤])، مماثلاً للمستوى الذي سجله هذا المؤشر في منطقة جنوب الصحراء الإفريقيّة وجنوب آسيا.

في الدول المصدّرة للنفط، تدهور وضع الموازنة مع انهيار أسعار النفط الخام، وحلّ محلّ الفائض البالغ ٥،٤٪ من إجمالي الناتج المحلي في العام ٢٠١٣ عجزٌ وصل إلى حوالى ٩،٨٪ في العام ٢٠١٥ (بلدان مجلس التعاون الخليجي والجزائر). وفي الكثير من الدول، لم تتمّ معالجة الاختلالات البنيويّة التي أثارت غضب الشباب وعجّلت في إطلاق شرارة الثورات العربية كما أشارت إليه نسبة الآراء السلبيّة (٥٩٪) حيال نتائج "ثورات الربيع" والتي عبّر عنها المواطنون العرب في إطار استطلاع المؤشّر العربي لعام ٢٠١٥[٥].

٢ هذه المعطيات الموّثقة أثّرت سلباً على النظم السياسيّة والعقد الاجتماعي بين الدولة ومواطنيها وأعاقت المسار التنموي وجعلت التفكير بإصلاح نُظم الحوكمة أمراً مُلحّاً وضروريّاً. وتمثّل "الرؤية ٢٠٣٠" التي أعلنت عنها المملكة العربية السعودية مطلع العام دليلاً ملموساً على التغيّرات الجارية.

٣ لكن، كيف للحكومات أن تواجه مثل هذه التحديات في ظرفٍ يشهد ترابط مذهل لمصالح جهات داخليّة وخارجيّة مؤثرة وتوسّع تأثير الجهات الفاعلة من خارج الأطر المعتادة؟ فبعدما كانت النزاعات ولفترة طويلة نتيجة للقوّة المُفرطة لبعض الدول، والمُبالغة في المركزيّة، بات اليوم ضعف الدول أو هشاشتها يشكّلان المصدر الأساسي للنزاعات. ومن يقرأ عن كثب التحوّلات الحاليّة والتناقضات في مفهوم الالتزام بين الدين والدولة، وفي مفهوم الخدمة بين الصالح الخاص والصالح العام، يجد أنّ الحلّ يبدأ بإعادة ترتيب الأولويات في الدولة ومؤسساتها لصالح اندماج اقتصادي واجتماعي أوسع. فوحدها الدولة العادلة قادرة أن تُعيد بناء الحيّز العام وكسب رهانات التماسك الاجتماعي، وإيجاد حلول كليّة لبناء مستقبل آمن للأجيال ولتحقيق التنمية المستدامة من خلال قواعد لعبة سياسية تضمن الإجماع حول أهداف وقيم موحّدة. الأمر، وإن بدا غير بديهيّ للوهلة الأولى، يستلزم توفير أُطر جدّية لإدارة الثروة البشريّة في الدولة والعمل ضمن سياسيات عامّة تُعيد الاعتبار لتجديد روح الخدمة العامّة ولبناء الثقة على قاعدة احترام التعدّد والعدالة في أداء الواجب العام، والتزام قيم النزاهة والشفافية في إنفاق المال العام، مال المواطن.

٤ هذا ما تؤكّده التقارير الأخيرة الصادرة عن الأمم المتحدة ومنظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية والتي تثبت أن البلدان الهشّة تتمتّع بالكثير من الإمكانيات غير المستغلّة، وأن المبادرات الواعدة لا تستطيع الصمود دون تعزيز المؤسّسات التي تؤدي دوراً حاسماً في التحوّط من النزاعات، وأثناء النزاعات، كما في إيجاد آليات لحفظ السلام بعد الخروج من الأزمات.

---

[٢] التفاوتات والانتفاضات والصراع في العالم العربي، تقرير متابعة اقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، البنك الدولي، تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥.
[٣] بحسب منظمة الشفافية الدولية، في العام ٢٠١٣، وعلى الرغم من الربيع العربي، كانت الحكومات القائمة تُعتبر أكثر فسادًا من تلك التي سبقتها وكان المواطنون يعتبرون أن السياسات المتّبعة تنتهك حريّاتهم من دون تسجيل أي تحسّن يُذكر في ظروف المعيشة، ويشدّدون على ضخامة "الواسطة" والاتّكال على الرأسمال الاجتماعيّ.
[٤] ورقة عمل من إعداد نادره شاملو بعنوان "اقتصاديّات السعادة والغضب في شمال إفريقيا" *The economics of Happiness and Anger in North Africa*، صادرة عن المعهد العالميّ لبحوث الاقتصاد الإنمائيّ، ٢٠١٤.
[٥] للغة الانكليزية *http://english.dohainstitute.org/content/cb12264b-1eca-402b-926a-5d068ac60011* وللغة العربية *http://www.dohainstitute.org/release/7a3ec170-23c7-430b-9c7d-306ad03b4a15*

٥ في هذا الإطار، تأتي أهمية توسيع قاعدة الشراكات والتعاون بين بلدان الجنوب، مع الانفتاح على تجارب بلدان شمال المتوسط، بوصفها أداة فاعلة لتطوير الحلول، وللاستفادة من الخبرات المختزنة لدى هذه الدول لاسيّما بالنسبة للاستخدام الأمثل للإمكانات التي توفّرها التكنولوجيا الرقمية والبيانات المتاحة للجميع، وإعطاء الأولوية لتوظيف الشباب ودمج المرأة في كلّ من القطاعين العام والخاص، وتقنيّات إدارة الثروة البشريّة في الدولة على قاعدة الجدارة والأداء.

٦ في هذا السياق، يشكّل المؤتمر السنوي السابع لشبكة غيفت–مينا فرصة للحوار وتحليل الأسباب العميقة للنزاعات، وإبراز المبادرات التي حقّقت النجاح، والعوامل القادرة على مساعدة البلدان في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. هو أيضاً مساحة لمناقشة مستقبل تمويل التنمية لاسيّما في الدول الهشّة في ظلّ تضاؤل الموارد، والسُبل الآيلة إلى تعزيز التعاون بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي الأطراف، وهو ما بات اليوم على جدول أعمال الجهات المانحة كون التحديات أكبر من أن تواجهها دولة أو مؤسسة بمفردها، كما أنّ تعزيز أُطر التعاون، ثنائياً كان أو متعدّد الأطراف، مطلوب في كلّ المجالات.

ومن أولويّات المؤتمر أيضاً النظر في وسائل تحديث العمل الرسمي وفي اقتراح رؤية استباقية لتعزيز الحوكمة تنال اهتمام المانحين والصناديق العربيّة وتعزز قدرات مراكز ومعاهد التدريب من حيث أنها بيوت علم وخبرة وحلقة أساس في سلسلة مترابطة تَتَكوّن منها عمليّة إدارة الثروة البشريّة للدول، وتساند إنشاء شبكات معرفة تعمل ضمن إطارات تنظيميّة عصريّة ومَرِنة توفّر للمنطقة كلّ الفرص لتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي التزمت بها البلدان اعتباراً من أيلول/سبتمبر ٢٠١٥.

أهداف المؤتمر ومنهجيّته

١ تعزيز الحوار وتبادل الخبرات مع المفكرين وصانعي القرار والتنفيذيين والخبراء والمؤثرين في عمليّة إصلاح أنظمة الحكم وكلّ الذين يشغلهم هاجس تحقيق الحوكمة وتعزيز دولة القانون في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

٢ استقاء العِبر التي تفيد معاهد ومراكز التدريب الحكومية في وضع استراتيجياتها وتطوير أساليب عملها وخططها لبناء قدرات الدول واقتراح مقاربات لتعاون متعدّد الأطراف بين هذه المراكز والجهات المانحة وغيرها من الهيئات الداعمة لبلدان الجنوب بهدف معالجة إشكاليات الحوكمة والتنمية المستدامة على المدى القصير، ومواجهة تحديات بناء السلام والاستقرار على المدى البعيد.

٣ التفكير في مستقبل الشبكة ومهامها ودورها للمرحلة المقبلة.

يتخلّل المؤتمر، الذي يستمرّ يومين، مداخلات لخبراء دوليين واختصاصيين سوف يعرضون الاتجاهات الجديدة والممارسات الحسنة، كما والتجارب الوطنية الناجحة والمشاريع الثلاثية والمتعدّدة الأطراف. ستشارك منظّمة فرنسية أو إقليمية أو دولية في رعاية كل جلسة من جلسات المؤتمر.
تجري أعمال المؤتمر باللغات العربية والفرنسية والانكليزية، مع توفّر الترجمة الفورية.

النتائج المُتوقّعة

١ اعتماد **خطّة عمل لثلاث سنوات** يتّفق عليها أعضاء الشبكة، بعد استعراض نتائج الدراسة التقييمية ونقاش الرؤية الاستراتيجية المتوسطة والطويلة الأمد التي توجّه تطوّر الشبكة وتمكّنها من تكييف عملها مع المعطيات الإقليمية الجديدة.

٢ توقيع **اتفاقيات تعاون** ثنائية أو متعدّدة الأطراف بين أعضاء الشبكة بغية تعزيز التعاون المؤسّسي وتنفيذ المشاريع المشتركة.

٣ صدور "**إعلان نوايا لمراكز ومعاهد الخدمة العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – رؤيا العام ٢٠٣٠**"، الذي يعرض من خلاله الأعضاء والشركاء توجّهاتهم الاستراتيجيّة بالنسبة إلى مستقبل الشّبكة، ويجدّدون التزامهم بالعمل لصالح التنمية المستدامة وتعزيز التعاون بكلّ أشكاله، خصوصاً بين بلدان الجنوب، والتعاون الاقليمي والأورو–متوسطي.

٤ إطلاق النسخة المُحدّثة من "**فهرست معاهد الخدمة العامة**"، وهو أداة تواصل وتشبيك طوّرتها شبكة غيفت–مينا والمنتدى المتوسطي للخدمة العامة.

٥ إطلاق "**سلسلة أوراق عمل غيفت–مينا**" التي توثّق تجارب إصلاح الإدارة العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وتحلّلها وتمهّد السبيل أمام حوار حول السياسات العامة.

٦ **مستقبل العمل في القطاع العام: وجهات نظر حول البحر الأبيض المتوسط**: منشور يقدّم سلسلة من المقابلات مع مدراء ومسؤولي مدارس ومعاهد الخدمة العامة، تتناول تحديات الإدارة العامة في دول المتوسط، خصوصاً الإصلاحات المطلوبة في ظلّ التحوّلات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، توجهات العمل في القطاع العام للمرحلة المقبلة ودور مدارس ومعاهد التدريب في مواكبة التغيير.

جدول الأعمال

الأربعاء ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

٩:٠٠ – ١٧:٠٠

الجمعية العامة لمعاهد ومراكز التدريب الحكومية – شبكة غيف-مينا (بناءً على دعوة مسبقة)

تضمّ الجمعية العامة للشبكة رؤساء ومدراء مراكز ومعاهد التدريب الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، الى جانب مدراء الموارد البشرية والتدريب وممثّلين عن المنظّمات الشريكة للشبكة.
اجتماع الجمعية العامة مخصّص للتفكير الاستراتيجي بمستقبل الشبكة وآفاق تعزيزها وتطوّر حكامتها وتكيّفها مع المعطيات الإقليمية الجديدة. وسيتم التوصّل خلال هذا الاجتماع إلى توجّهات استراتيجية وخطة عمل متوسّطة الأمد.

١٨:٠٠ حفل كوكتيل

الخميس ١٣ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٦

المؤتمر السنوي (مفتوح أمام الجمهور – بناء على تسجيل مسبق)

٩:٠٠ – ٩:٣٠ استقبال المشاركين في المؤتمر – مركز بيار ماندیس فرانس للمؤتمرات

٩:٣٠ – ١٠:١٥ حفل الافتتاح

خطب رسميّة وكلمات

السيدة لمياء المبيض بساط، رئيسة اللجنة التنفيذية لشبكة غيفت–مينا، رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، لبنان
معالي السيد محمد مبديع، الوزير المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة في المملكة المغربية، مُضيف المؤتمر السابق للشبكة (٢٠١٥)
معالي السيد أندريه فالييني، وزير الدولة لشؤون التنمية والفرنكفونية، فرنسا

١٠:١٥ – ١١:١٥

جلسة حوارية تجمع وزراء الخدمة العامة والإصلاح والتنمية الإداريّة

يناقش وزراء الخدمة العامة والإصلاح والتنمية الإدارية في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا التحديات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية الراهنة التي تشهدها المنطقة، بالإضافة إلى المخاطر والتوجهات المستقبليّة.

١١:١٥ – ١١:٣٠

توقيع اتفاقيّات التعاون

١١:٣٠ – ١٢:٠٠ الصورة الرسميّة واستراحة قهوة

١٢:٠٠ – ١٣:٣٠ جلسة عامة

هشاشة الدول ومرونتها

تناقش هذه الجلسة دور الدولة وقدراتها في مواجهة تحديات النزاع واللاإستقرار المؤثرة على مسارات التنمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا ، وتدعو المشاركين إلى التفكير في سؤال أساسيّ: ما السبيل للخروج من سياقات الهشاشة المزمنة؟
يلقي المتحاورون الضوء، كلّ من منظار تجربته، على الممارسات الفضلى محاولين الإجابة على الأسئلة التالية:

- ما هي المصادر الرئيسة للنزاعات والهشاشة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟ هل تستطيع التنمية المؤسّسية وحدها أن تضمن السلام والاستقرار؟
- ما هي خصائص العلاقة بين الدولة والمجتمع في المجتمعات والدول الهشّة، وتلك التي تعاني أزمات وحروب، وكيف أدّت إلى تعاظم دور الجهات المؤثرة من خارج إطار الدولة؟
- ما هي آليات الحوكمة العامة التي ينبغي تطبيقها من أجل تعزيز عملية السلام ووضع الأسس العمليّة للانتقال نحو الاستقرار والتنمية المستدامة؟
- إلى أيّ مدى ينبغي على دول المنطقة تشجيع هيكليّات التعاون كالشبكات غير الرسمية والتكتلات القادرة على إطلاق عمليّة الحوار والتبادل الثقافي، وتمهيد الطريق أمام تعاون إقليمي أوسع؟
- ما هو دور أوروبا والشركاء الدوليين؟

المتكلمون

السيدة فالنتينا كالديرون ميخيا، مسؤول الشؤون الاقتصادية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا –الإسكوا
السيدة إليزابيت كلافري دو سان مارتان، نائب مدير التنمية المستدامة، وزارة الشؤون الخارجية والتنمية الدولية، فرنسا
السيد دلاور علاء الدين، رئيس معهد بحوث الشرق الأوسط
السيد سيباستيان موسنورون دوبان، مدير عام إكسبرتيز فرانس

رئيس الجلسة

السيدة سنية بن الشيخ، مدير عام المركز الوطني للتكوين البيداغوجي لإطارات الصحة، تونس

١٣:٣٠ – ١٤:٣٠ استراحة غداء

١٤:٤٥–١٦:١٥ طاولات حوار

طاولة الحوار الأولى: الاستجابة لتحدّيات الشفافية والحوكمة المالية

تناقش طاولة الحوار هذه موضوع الحوكمة السليمة للمالية العامة وهي من الاهتمامات الكبرى والمشروعة للمواطنين، حيث ترتبط بمفاهيم النزاهة والشفافية والمسؤولية والإنصاف. فالتداخل الكبير في المعايير الدوليّة التي تحكم إدارة المال العام والخاص يستوجب إعادة صياغة أطر الحوكمة المالية بصفتها شرطًا للاستقرار المالي، ولتمويل المؤسسات، ولمرونة الاقتصاد الكلّي والرفاهية الاقتصادية بشكل عام. وعلى الدولة أن تكون في طليعة هذه الحركة وتقود هذا الاتجاه.
يلقي المتحاورون الضوء، كلّ من منظار تجربته، على الممارسات الفضلى محاولين الإجابة على الأسئلة التالية:

- مع تحرير أسواق الرساميل وتوسّع التدفّقات المالية، لمَ بات من الضروري أن تمتثل الدولة لمقتضيات الشفافية المالية والإبلاغ؟
- كيف يمكن تعزيز أنظمة المسؤولية المالية والوقاية من الأزمات المالية وإدارتها؟
- هل تُعتبر السياسات والممارسات الوطنية متّسقة مع السياسات والممارسات الدولية؟
- كيف يمكن التنسيق ما بين الجهات الفاعلة في القطاعين الخاص والعام؟
- كيف يمكن وضع أطر للمهارات الواجب اكتسابها أو تعزيزها لتطبيق الأنظمة الجديدة وتطويرها؟ هل يتعيّن اعتماد مقاربات جديدة في مجال التدريب؟
- كيف يمكن لشبكات المعرفة المساهمة في هذه الديناميكيّة وتعزيز المهارات المطلوبة؟

المتكلمون

السيدة ساميا مصادق، مديرة قسم الحوكمة، البنك الدولي (للتأكيد)
السيد جان فرانسوا فيرديه، مفتش عام للمالية، وزارة المالية، فرنسا
السيد مثنى جواد، مدير عام المركز التدريبي المالي والمحاسبي في وزارة المالية، العراق
السيد ألان إدواردز، رئيس سيبفا للتنمية، معهد المالية العامة والمحاسبة في بريطانيا (سيبفا)
السيد جان كريستوف دونلييه، مفوّض وزاري لشؤون التعاون التقني الدولي، ورئيس مجلس إدارة إكسبرتيز فرانس

رئيس الجلسة

السيد حكيم فرادي، نائب مدير الشؤون الادارية والعامة، مدير معهد المالية، وزارة الاقتصاد والمالية، المملكة المغربية

٢ طاولة الحوار الثانية: تمويل التنمية ودعم إصلاحات الحوكمة في سياقات الهشاشة

تناقش طاولة الحوار موضوع تمويل التنمية وكيفيّة تثمير الدعم التقني والمالي لتعزيز مؤسسات الدولة من أجل ضمان استمراريّها وقدرتها على مواجهات الأزمات لاسيّما لجهة السياسات العامة، وتقديم خدمات ذات نوعيّة وجودة للمواطن، وإدارة الموارد الضرورية في سياق رؤية بعيدة المدى لإعادة الثقة بالدولة.
تشكّل طاولة الحوار هذه فرصةً لعرض التوجّهات الاستراتيجية وأساليب عمل الجهات المانحة والمنظمات الشريكة ويلقي المتحاورون الضوء، كلّ من منظار تجربته، على الممارسات الفضلى محاولين الإجابة على الأسئلة التالية:

- في حالات الأزمات، هل يخضع الدعم المالي والتقني لقواعد العمل الاعتيادية؟ هل خيارات التمويل المتاحة قادرة على تلبية احتياجات التنمية الجديدة؟ وهل تشكّل صناديق التمويل في حالات الطوارئ رافعة فعّالة للعمل؟
- كيف يمكن التوجّه نحو تعاون أكثر مرونة ذات طابع تشاركي ونوعي؟
- أيّ دور لنماذج التعاون بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي الأطراف، والجهات المانحة غير التقليدية؟
- هل تستطيع نماذج التعاون المَرِن في إطار شبكات المعرفة كشبكة غيفت–مينا تقديم قيمة مضافة؟ هل تعتبر استثمارات ناجحة في أدوات تنمويّة مستدامة؟ وهل لها من مكان في هذا المشهد الجديد فتستحق اهتمام المانحين والصناديق العربيّة؟

المتكلمون

السيدة ماري-إيلين لوازون، مدير قسم المتوسط والشرق الأوسط، وكالة التنمية الفرنسية

السيدة إينما بيريز روشا، مركز الخبرات المتخصص في الإدارة العامة، الإدارة العامة للسياسة الجوار الأوروبية والمفاوضات توسيع، مفوضية الاتحاد الأوروبي

السيدة تغريد باداود، رئيس وحدة العلاقات الخارجية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية

السيدة ناتالي بيلس، نائب السفير المفوّض شؤون المتوسط، وزارة الخارجية والتنمية الدولية، فرنسا

رئيس الجلسة

السيد طارق علمي، مدير شعبة القضايا الناشئة والقضايا المتصلة بالنزاعات، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

٣ طاولة الحوار الثالثة: الدولة في زمن التكنولوجيا الرقميّة والبيانات المتاحة للجميع

تتناول طاولة الحوار موضوع الثورة الرقمية التي تحوّل العالم من خلال تسهيلها لتدفق المعلومات وصعود نجم البلدان النامية القادرة على الاستفادة من الفرص الجديدة[٦]. فهذه الثورة تُعدّ عامل دمج حقيقيّ للمواطنين يمكّنهم من التعلّم والإبداع كما والمشاركة في صنع القرارات التي تؤثر في مستقبلهم. وتُعتبر إتاحة البيانات للجميع رافعة للتنمية الاقتصادية وللحوكمة الجيّدة إذ تسهّل التصدّي لمشاكل معقّدة كالتهرّب الضريبي وتمويل الإرهاب، كما وتساهم في تحقيق عولمة ديمقراطية وعدالة بين المواطنين.

تعرض طاولة الحوار هذه للتوجّهات العالميّة ويناقش المتحاورون وجهات النظر المختلفة محاولين الإجابة على الأسئلة التالية:

- أيّة بيئة هي الأمثل للاستفادة من العوائد المرتقبة للتكنولوجيا الرقمية، وهل تساهم في تحقيق نموّ أقوى، ووظائف أكثر، وخدمات عامّة أفضل؟
- إلى أي مدى تتيح البيانات العامة المقارنة بين الدول، وهل هذه المقارنة تساهم فعلاً في توجيه الخيارات في حقل السياسات العامة؟ وما هي القيمة المضافة التي تأتي بها هذه البيانات لمؤسّسات الدولة؟
- ما هي الممارسات الحسنة في مجال إتاحة البيانات العامة للجميع؟ ما هي التوصيات والخطوات لمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا؟
- كيف تستطيع معاهد التدريب مواكبة هذا التحوّل؟ وكيف يمكنها مساعدة مؤسسات الدولة على تنفيذ هذه الاستراتيجيات؟ هل للتكنولوجيا الرقيمة أثر على الخدمات التي تقدّمها المراكز التدريبية؟
- إلى أي مدى تستطيع شبكات التعلّم تعزيز هذا الانفتاح؟

المتكلمون

السيدة لور لوكيزي، مدير إيتالاب، الأمانة العامة لتحديث العمل الحكومي، فرنسا

السيدة باربارا- كيارا أوبالدي، مدير مشروع الحكومة الالكترونية والبيانات المفتوحة، قسم الحوكمة العامة والتنمية الإقليمية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

الدكتور أحمد كمال شعبان، المدير التنفيذي، المعهد القومي للإدارة، مصر

رئيس الجلسة

السيدة عواطف عبد الرحيم عثمان، مدير إدارة المخاطر، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، السودان

١٦:١٥ – ١٦:٤٥ عرض نتائج الأعمال وتوصيات طاولات الحوار

٢٠:٠٠ مأدبة عشاء بدعوة من المركز الوطنيّ للخدمة العامة المناطقيّة

[٦] تقرير عن التنمية في العالم ٢٠١٦: العوائد الرقميّة، البنك الدولي (٢٠١٦).

الجمعة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٦

المؤتمر السنويّ (مفتوح أمام الجمهور – بناء على تسجيل مسبق)

٩:٠٠ – ٩:١٥ انطلاق أعمال اليوم الثاني

٩:١٥ – ١٠:٤٥ جلسة عامة

هل ستتمكّن الدولة من تلبية تطلّعات الشباب؟

تتناول الجلسة موضوع عمالة الشباب الذين يكوّنون أكثر من نصف اليدّ العامة في المنطقة. والملاحظ أن معظمهم يفضّل العمل في أجهزة الدولة. في المغرب مثلا يسعى ٦٠٪ من الحائزين على شهادة الثانويّة العامّة للحصول على وظيفة في الدولة، بينما يختار ١٩،٣٪ منهم العمل في القطاع الخاص[٧]. وفي الأردن، بلغت نسبة الوظائف المستحدثة في القطاع العام[٨] حوالى ٤٢٪ من مجمل الوظائف خلال فترة النموّ الاقتصادي بين ٢٠٠٤ و٢٠٠٨.

تصطدم خيارات الشباب الوظيفيّة بتضخّم حجم الجهاز البشري في دول المنطقة (ما يبلغ متوسّطه ٣٠٪ من القوى العاملة، وصولاً الى ٧٠٪ في ليبيا)، وحجم الرواتب (٩،٨٪ من الناتج المحلي الاجمالي مقارنة بـ ٥،٤٪ عالمياً)[٩]، في ظلّ شحّ الموارد وضعف الإنتاجيّة، ما يجعل المسألة تتصدّر جدول الأعمال السياسي وتدعو الدول إلى اتخاذ تدابير بنيويّة.

يناقش المتحاورون وجهات النظر المختلفة محاولين الإجابة على الأسئلة التالية:

- لماذا يفضّل الشباب الوظيفة العامّة على الوظيفة الخاصّة؟ وهل ينبغي أن تبقى الدولة الموظِّف الأكبر والمفضّل للشباب؟
- كيف يمكن تشجيع الشباب على تأسيس المشاريع الخاصة وتنمية روح المبادرة لديهم؟
  وهل يمكن تشجيع روح المبادرة عندما تستمرّ الوظيفة العامة في استقطاب الشباب؟
- كيف السبيل إلى تحسين عمليّات التوظيف في القطاع العام، والتدريب ومواكبة الموظّفين الجدد لكي يؤدّوا مهامهم على نحو أفضل؟
- هل تستقطب الوظيفة العامة النساء ولماذا؟ وكيف تواجه معوقات الوصول إلى مراكز القرار؟ وكيف يمكن تشجيع اندماج المرأة في سوق العمل؟

المتكلمون

السيد سمير العيطة، رئيس مجموعة الاقتصاد العربي، فرنسا

السيد روبير بلوتيفوغيل، الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي في تونس

الدكتور عبد المنعم محمد الطيب، رئيس أكاديمية الدراسات المالية والاقتصادية، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادية، السودان

السيدة ديلبفين بوريون، نائب أمين عام للشؤون المدنية والاجتماعية، الاتحاد من أجل المتوسط

السيدة كارولين كريكوينسكي، نائبة مدير التواصل بين الوزارات بشأن سياسات الموارد البشرية، المديرية العامة للإدارة والخدمة العامة، فرنسا

رئيس الجلسة

الدكتور موسى حسن، رئيس ديوان الموظفين العام، فلسطين

١٠:٤٥ – ١١:١٥ استراحة قهوة

[٧] "مسح وطني اجتماعي– تعليمي" نُفّذ في العام ٢٠١٥ وشمل ٥٢٣٦ تلميذًا في السنة الثانويّة الثانية من قبل مجموعة *l'Etudiant Maroccain*، بالشراكة مع أكاديميات التعليم والتدريب الإقليمية ومدرسة الأعمال *HEM*.
http://www.acteurspublics.com/2016/03/23/60-des-bacheliers-marocains-s-imaginent-fonctionnaire

[٨] المؤسسة الأوروبية للتدريب، سياسات التوظيف في الأردن، تورينو، ٢٠١٤.
www.etf.europa.eu/web.nsf/pages/Employment_policies_Jordan

[٩] *"From Government to Governance: How Will the Arab Region Meet the Goals of Sustainable Development in the Post 2015 Period?* Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), E/ESCWA/ECRI/2015/WP.3.

١١:١٥ – ١٢:٤٥ جلسة عامة ختاميّة

متطلبات الحوكمة في ظل أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ – كيف تساهم شراكة غيفت–مينا في تحضير الغدّ اعتباراً من اليوم

تتناول هذه الجلسة متطلبات تعزيز الحوكمة في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا على ضوء الديناميكيّة العالمية لأهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، وكيفيّة إعداد الإدارة العامة لتكون قوة دفعٍ من الداخل للتحوّل نحو أنماط مستدامة، لاسيّما في الدول الهشّة والبلدان الخارجة من نزاعات.

يناقش المتحاورون الوسائل التي تحثّ الخدمة المدنيّة على تلبّية حاجات المجتمعات والاقتصادات المتحوّلة بصورة أفضل، ودور شبكات المعرفة، كشبكة غيفت–مينا، في بيئة دائمة التحوّل محاولين الإجابة على الأسئلة التالية:

- كيف تبقى الإدارة العامة ضمانة للتنوّع والمثالية والتماسك وقيم الخدمة العامة في ظل هذا الواقع؟
- ما هي ملامح إدارة الغدّ ومهاراتها؟
- كيف تساهم مراكز الخدمة العامة في تأمين القدرة على الإدارة والابتكار لمساعدة الإدارة العامة على تجديد نفسها ومواجهة التحديات المتزايدة التعقيد التي تلوح في الأفق؟
- ما هي خارطة الطريق لشبكة غيفت – مينا بعد عشرة أعوام على تأسيسها، وعلى ضوء تغيّر السياق؟

المتكلمون

السيد جون– ماري كوزيا، رئيس قسم تنمية قدرات الإدارات العامة، شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة

السيد تييري لوغوف، مدير عام المديرية العامة للإدارة والخدمة العامة، فرنسا

الدكتور بدر عثمان مال الله، مدير عام المعهد العربي للتخطيط، الكويت

السيدة ناتالي لوازو، مدير عام المدرسة الوطنية للإدارة، فرنسا

السيد فانسان بوتييه، مدير عام المركز الوطني للخدمة العامة المناطقية، فرنسا، وميسّر أعمال المنتدى المتوسطي للخدمة العامة

رئيس الجلسة

السيدة لمياء المبيض بساط، رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، لبنان

١٢:٤٥ – ١٣:٠٠ الملاحظات الختامية

السيد كريم بيطار، مدير الأبحاث في معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية، خبير في شؤون الشرق الأوسط والسياسة الخارجية للولايات الأميركية المتّحدة وأستاذ محاضر في جامعة القدّيس يوسف في بيروت

إعلان مراكز ومعاهد التدريب في شبكة غيفت–مينا

السيد أحمد لعمومري، كاتب عام وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، المملكة المغربية، وعضو اللجنة التنفيذية لشبكة غيفت–مينا

١٣:٠٠ – ١٣:٣٠ الكلمة الختامية

السيد فرانسوا رومانيتش، مدير مكتب وزيرة الخدمة العامة، فرنسا

١٣:٣٠ – ١٥:٠٠ استراحة غداء

١٥:٠٠ زيارة سياحيّة إلى معهد العالم العربي *(الانطلاق من مركز بيار مانديس فرانس)*.

المتكلمون

جلسة الافتتاح

السيدة لمياء المبيض بساط
رئيسة اللجنة التنفيذية لشبكة غيفت–مينا، رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، لبنان

معالي السيد محمد مبديع
الوزير المكلف بالوظيفة العمومية وتحديث الإدارة في المملكة المغربية، مُضيف المؤتمر السابق للشبكة (٢٠١٥)

معالي السيد أندريه فالييني
وزير الدولة لشؤون التنمية والفرنكفونية، فرنسا

الجلسة الأولى

السيدة سنية بن الشيخ
مديرة المركز الوطني للتكوين البيداغوجي لإطارات الصحة، تونس

السيدة فالنتينا كالديرون ميخيا
مسؤول الشؤون الاقتصادية، لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا–الإسكوا

السيدة إليزابيت كلافري دو سان مارتان
نائب مدير التنمية المستدامة، وزارة الشؤون الخارجية والتنمية الدولية، فرنسا

السيد دلاور علاء الدين
رئيس معهد بحوث الشرق الأوسط

السيد سيباستيان موسنورون دوبان
مدير عام إكسبرتيز فرانس

الجلسة الثانية

الدكتور موسى حسن
رئيس ديوان الموظفين العام، فلسطين

السيد سمير العيطة
رئيس مجموعة الاقتصاد العربي، فرنسا

السيد روبير بلوتيفوغيل
الممثل المقيم لصندوق النقد الدولي في تونس

الدكتور عبد المنعم محمد الطيب
رئيس أكاديمية الدراسات المالية والاقتصادية، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادية، السودان

السيدة ديلبفين بوريون
نائب أمين عام للشؤون المدنية والاجتماعية، الاتحاد من أجل المتوسط

السيدة كارولين كريكوينسكي
نائبة مدير التواصل بين الوزارات بشأن سياسات الموارد البشرية، المديرية العامة للإدارة والخدمة العامة، فرنسا

الجلسة الختاميّة

السيدة لمياء المبيض بساط
رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي، لبنان

السيد جون–ماري كوزي
رئيس قسم تنمية قدرات الإدارات العامة، شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمم المتحدة

السيد تييري لوغوف
مدير عام المديرية العامة للإدارة والخدمة العامة، فرنسا

الدكتور بدر عثمان مال الله
مدير عام المعهد العربي للتخطيط، الكويت

السيدة ناتالي لوازو
مدير عام المدرسة الوطنية للإدارة، فرنسا

السيد فانسان بوتييه
مدير عام المركز الوطني للخدمة العامة المناطقية، فرنسا

طاولة الحوار الأولى

السيد حكيم فرادي
نائب مدير الشؤون الادارية والعامة، مدير معهد المالية، وزارة الاقتصاد والمالية، المملكة المغربية

السيدة ساميا مصادق
مديرة قسم الحوكمة، البنك الدولي

السيد جان فرانسوا فيرديه
مفتش عام للمالية، وزارة المالية، فرنسا

السيد مثنى جواد
مدير عام المركز التدريبي المالي والمحاسبي في وزارة المالية، العراق

السيد ألان إدواردز
رئيس سيبفا للتنمية، معهد المالية والمحاسبة في بريطانيا (سيبفا)

السيد جان كريستوف دونولييه
مفوّض وزاري لشؤون التعاون التقني الدولي، ورئيس مجلس إدارة إكسبرتيز فرانس

طاولة الحوار الثانية

السيد طارق علمي
مدير شعبة القضايا الناشئة والقضايا المتصلة بالنزاعات، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

السيدة ماري-إيلين لوازون
مدير قسم المتوسط والشرق الأوسط، وكالة التنمية الفرنسية

السيدة إينما بيريز روشا
مركز الخبرات المتخصص في الإدارة العامة، الإدارة العامة للسياسة الجوار الأوروبية والمفاوضات توسيع، مفوضية الاتحاد الأوروبي

السيدة تغريد باداود
رئيس وحدة العلاقات الخارجية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية

السيدة ناتالي بيلس
نائب السفير المفوّض شؤون المتوسط، وزارة الخارجية والتنمية الدولية، فرنسا

طاولة الحوار الثالثة

السيدة عواطف عبد الرحيم عثمان
مدير إدارة المخاطر، وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي، السودان

السيدة لور لوكيزي
مدير إيتالاب، الأمانة العامة لتحديث العمل الحكومي، فرنسا

السيدة باربارا- كيارا أوبالدي
مدير مشروع الحكومة الالكترونية والبيانات المفتوحة، قسم الحوكمة العامة والتنمية الإقليمية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

الدكتور أحمد كمال شعبان
المدير التنفيذي، المعهد القومي للإدارة، مصر

الملاحظات الختامية

السيد كريم بيطار
مدير الأبحاث في معهد العلاقات الدولية والاستراتيجية، خبير في شؤون الشرق الأوسط والسياسة الخارجية للولايات الأميركية المتّحدة وأستاذ محاضر في جامعة القدّيس يوسف في بيروت

السيد أحمد لعمومري
كاتب عام وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة، المملكة المغربية، وعضو اللجنة التنفيذية لشبكة غيفت-مينا

السيد فرانسوا رومانيتش
مدير مكتب وزيرة الخدمة العامة، فرنسا

المنظّمون والشركاء

المديرية العامة للإدارة والخدمة العامة – فرنسا

الشريك الرئيس لأجهزة التوظيف في القطاع العام الفرنسي، وهي تؤدي دوراً توجيهياً بين الوزارات في مجال الخدمة العامة. تُعتبر المديرية مركز امتياز في مجال الخبرة القانونية وتؤدي أيضاً دوراً محورياً في تصميم سياسات الموارد البشرية وتنفيذها لصالح مختلف الإدارات العامة، كما وتوجّه سياسات التدريب المهني. تُناط بها أيضاً مسؤولية توجيه الحوار الاجتماعي بين الوزارات وتنشيطه، لاسيّما في مجال المفاوضات حول الأجور وتعزيز دور الوظيفة العامة. المديرية هي شريك لشبكة غيفت–مينا منذ عام ٢٠٠٩.

إكسبرتيز فرانس

تعمل على تطوير الخبرة الفرنسيّة في القطاع العام لبناء سياسات عامة تستجيب للتحدّيات المؤسسيّة، والاقتصاديّة، والديموغرافيّة، والاجتماعيّة والبيئيّة في البلدان الشريكة. تندرج مهمتها في إطار السياسة الفرنسيّة للتعاون، والمساعدة على التنمية، والنفوذ، والدبلوماسيّة الاقتصاديّة. واكبت إكسبرتيز فرانس، بواسطة "وكالة المساعدة على تطوير التبادل في التكنولوجيا الاقتصاديّة والماليّة" (أديتيف)، الشبكة ودعمت منذ تأسيسها في العام ٢٠٠٦. كما استضافت الجمعيّة العمومية الأولى في العام ٢٠٠٨، في مركز بيار مانديس فرانس في باريس، والتي شهدت توقيع ميثاق الشبكة، كما وأدارت التمويل الممنوح من قِبل المديريّة العامّة للخزينة منذ العام ٢٠١٠ لتطوير الشبكة مؤسسيًا.

وزارة الشؤون الخارجية والتنمية الدولية – فرنسا

إنها الإدارة الفرنسية المسؤولة عن تنفيذ السياسة الخارجية لفرنسا. وهي مسؤولة عن تصميم التوجّهات الكبرى للسياسة الخارجية لفرنسا، وإدارة العلاقات الدولية وتنسيقها، وحماية المصالح الفرنسية في الخارج.

المركز الوطنيّ للخدمة العامة المناطقيّة – فرنسا

تتمثّل مهمّة المركز بتصميم وتقديم الدورات التدريبية لكافة الموظّفين المناطقيين طيلة فترة وظيفتهم. وهو يتولّى إحياء نشاطات "المنتدى المتوسّطي للخدمة العامة" لحساب شبكة مراكز الخدمة العامة الفرنسية. هو شريك لشبكة غيفت – مينا منذ العام ٢٠١٤.

المعهد العربي للتخطيط

منظّمة إقليمية لا تبغي الربح تمّ إنشاؤها في العام ١٩٦٦، ومهمّتها تطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية من خلال أنشطة تعزيز القدرات والأبحاث والتنمية المؤسّسية والاستشارات واجتماعات الخبراء والمنشورات. والمعهد العربي للتخطيط شريك وفّي لشبكة غيفت- مينا منذ العام ٢٠٠٦. كما ساهم ودعم تنظيم عدد من المؤتمرات السنوية واستضاف المؤتمر في العام ٢٠١٤.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (إسكوا)

أُنشئت اللجنة في العام ١٩٧٣ وهي إحدى اللجان الإقليمية الخمس للأمم المتّحدة. تشكّل اللجنة إطارًا لصياغة السياسات القطاعيّة للدول الأعضاء وتنسيقها، ومنصّة للّقاء والتنسيق، ومساحة رئيسيّة لمناقشة مسائل التنمية الاقتصادية والاجتماعية في منطقة غرب آسيا. تشارك اللجنة بنشاط في الاجتماعات السنوية للشبكة منذ العام ٢٠١٢ وهي بصدد إقرار اتفاق تعاون معها بمناسبة المؤتمر السنوي.

الأمانة العامة للشبكة – معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي- لبنان

هو مركز تدريب وتوثيق تابع لوزارة المالية اللبنانية، يساهم في تطوير القدرات الوطنية في مجال إدارة المال العام وتحديث الدولة. يقدّم المعهد خدمات التدريب والتعاون التقني، وينشر التقارير المتخصصة وأدلة المواطنين، ويدير مركز توثيق ومكتبة مالية تسهّل وصول المواطن إلى المعلومات. كما يخصّ الشباب بنشاطات التوعية والتثقيف المالي والاقتصادي.

إضافة إلى دوره الوطني، يعتبر المعهد مركزاً متميّزاً على الساحة الإقليمية. هو مركز الأمانة العامة لشبكة معاهد التدريب الحكومية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (GIFT-MENA) ومركز تدريب إقليمي لمنظمة الجمارك العالمية (WCO) .

معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي هو مؤسسة عامة مستقلة مالياً وإدارياً تعمل تحت وصاية وزير المالية اللبنانية.

بالتعاون مع

شبكة معاهد ومراكز التدريب الحكومية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا – غيفت–مينا

شبكة غيفت–مينا منتدى غير رسمي تجتمع في إطاره المعاهد المتخصصة في تعزيز قدرات الموظفين والعاملين في القطاع العام في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وشركائها من المؤسسات الإقليميّة والدوليّة الفاعلة في مواضيع الحوكمة وبناء القدرات. أُطلقت في العاصمة اللبنانية بيروت في آذار/مارس ٢٠٠٦.

تُعتبر الشبكة منصةً لتبادل الخبرات وتسهيل بناء الشراكات وأُطر التعاون المؤسسي، لاسيّما بين بلدان الجنوب بهدف تعزيز الحوكمة العامة والتنمية المؤسسيّة وتحديث الدولة. تعمل الشبكة بموجب ميثاق ونظام داخلي وقّعه الأعضاء يُحدّد الأهداف والنشاطات المشتركة وشؤون العضوية وإدارة الشبكة وتمويلها.

تضمّ الشبكة حالياً أكثر من ٦٠ معهداً في ٢٠ بلد من المنطقة، وتتواصل مع حوالي ٢٠ شريك من منظمات اقليميّة ودوليّة ومعاهد ومؤسسات أوروبيّة.

الجمعيات العامة ومؤتمرات شبكة غيفت– مينا ٢٠٠٦–٢٠١٦

السنة	الموضوع	الشركاء	المكان
٢٠٠٦	الاجتماع التأسيسي لشبكة غيفت–مينا	البنك الدولي جمعية مصارف لبنان جامعة القديس يوسف في بيروت معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي– لبنان	بيروت
٢٠٠٨	الجمعية العامة الأولى لشبكة غيفت– مينا	معهد البنك الدولي الأديتيف المدرسة الوطنية للإدارة– فرنسا	باريس
٢٠٠٩	بين تحديات بناء الثقة وثقافة الأداء: دور معاهد التدريب الحكومية في بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا	الأديتيف وزارة الخارجية الفرنسية الإسكوا	بيروت
٢٠١٠	إدارة المالية العامة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: تحديات التطوير وتحسين الأداء في ظلّ الأزمة العالمية	المعهد العربي للتخطيط – الكويت الأديتيف البنك الدولي	بيروت
٢٠١١	بناء قدرات العاملين في القطاع العام: بين الحاضر والمتجدّد	الأديتيف فريق سيغما – الاتحاد الأوروبي مصرف فرنسبنك	بيروت
٢٠١٢	التدريب والتعاون في خدمة التغيير	المدرسة الوطنية للمالية– تونس الأديتيف	تونس
٢٠١٤	الدولة وقدراتها البشريّة: تحدّي البناء في أزمنة التغيير	المعهد العربي للتخطيط – الكويت الأديتيف	الكويت
٢٠١٥	الحكامة العمومية، السبيل إلى دعم دولة القانون والمؤسّسات	وزارة الوظيفة العمومية وتحديث الإدارة– المغرب إكسبرتيز فرانس المعهد العربي للتخطيط قسم الحوكمة في السفارة الفرنسية في المغرب الإسكوا	مراكش
٢٠١٦	الحوكمة في ضوء تحديات بناء الدولة والتنمية المستدامة	المديرية العامة للإدارة والخدمة العامة – فرنسا إكسبرتيز فرانس وزارة الخارجية والتنمية الدولية – فرنسا المعهد العربي للتخطيط الإسكوا المركز الوطني للخدمة المدنية المناطقية – فرنسا	باريس

الأمانة العامة لشبكة غيفت–مينا: معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
عنوان : ٥١٢ كورنيش النهر، ص.ب.: ٥٨٧٠–١٦ بيروت – لبنان
هاتف: ٩/١٤٢٥١٤٦ ١ ٩٦١ + | فاكس: ١٤٢٦٨٦٠ ١ ٩٦١ + | sabinehat@finance.gov.lb | **www.gift-mena.org**